لإنهاء مسلسلات التمديد والتوريث:

دعوة لتنصيب الرئيس مبارك ملكا على مصر

فرانسوا باسيلي*

■ لأن الحالة المرضية ـ من المرض وليس الرضا ـ التي أصبحت عليها النظم العربية والمجتمعات العربية القابعة تحتها قد اصبحت حالة مستعصية على الحلول العادية او حتى غير العادية التي افادت مجتمعات اخرى على وجه الارض، واصبحنا في حالة لم تعد تجدي معها الكتابات الجادة الرصينة التي تحاول اجراء الفحوصات والتحاليل الدقيقة وتقديم المقترحات والحلول المحكمة، وحيث ان الاعلام العربي يطفح اليوم بالآلاف المؤلفة من المقالات الحكيمة التي تنقد وتفند وتوصف وتفضح وتنظر دون اية بوادر لجدوى او لتغيير ولو تافه وبسيط لهذا كله، وما دامت النظم العربية قد تفوقت على نفسها في اتقان فن التأقلم مع الظروف العالمية والسير في الزفة الديمقراطية عن طريق التظاهر بممارستها لأحدث الاساليب الديمقراطية في العالم المتعولم الحديث، من اخذها باسلوب تعدد الاحزاب الى فتحها لمجال الترشيح للتنافس الحر على منصب الرئاسة مع الاحتفاظ بحقها في القاء هؤلاء المنافسين في السجون قبل او بعد المعارك الانتخابية النزيهة التي ينزل فيها آلاف البلطجية الى الشوارع لحفظ «النظام»، مع هذا المشهد العربي بالغ العجب الذي هو اقرب الى مسرحية من مسرحيات العبث التي تختلط فيها الدراما مع الفكاهة السوداء والصفراء مع الفن الاستعراضي والالعاب البهلوانية مع الاسفاف الى حد الاغماء او المرض او الموت المفاجئ، فكرت في ان اكتب بأسلوب مختلف عن كتاباتي الجادة السابقة، أن اكتب بشكل يكون اكثر تماهيا مع الواقع العربي ولا يقل بهلوانية عن أساليب النظم العربية في ممارستها المدهشة من أجل الاحتفاظ بكراسيها وتوريثها لأولادها.

لذلك فسأكتب مقالي هذا بأسلوب قد يبدو أنه يقع بين الجد والهزل، او يمزج بينهما في نفس اللحظة ونفس اللفظة، وسأقدم بهذا الاسلوب فكرة أو دعوة ارجو مخلصا من الجميع ـ حكاما ومحكومين ـ ان يولوها ما تستحق من تأمل وتمعن ثم اعتناق او اهمال. ولكنني لا بد ان اقدم تحذيرا هاما في هذا المجال. إذ ارجو الا تؤدي نبرة الهزل والمسخرة التي في فكرتي هذه الى ان يغفل القارئ عما بها من خطورة وامل في الانقاذ والتغيير قد يكون هو الاخير المتاح لهذه الامة في ايامنا هذه، كما انني ارجو الا يأخذ القارئ دعوتي هذه على محمل الجد الخالص، مهددا ما بها من هزل اساسي لا يمكن الاستهتار به او التخلي عنه مهما كانت الضغوط الدولية او المؤامرات العالمية المعهودة والمتوقعة في مثل هذا المجال.

أما الذي دفعني الى اللجوء الى هذه الفكرة التي ستبدو غريبة ومدهشة للكثيرين في هذا الوقت بالذات فهو ما جرى في اليمن السعيد من حالة تشبه حالات الانتخابات من اجل تداول السلطة التي نعرفها في الدول الغربية حيث قدم الرئيس اليمني علي صالح نفسه للشعب اليمني لاعادة انتخابه رئيسا للبلاد بعد ثمانية وعشرين عاما كاملة ميمونة ـ نعم ربع قرن وثلاثة اعوام ليست كافية بالطبع ولا بد من العديد من السنوات الاضافية، وهل هو اقل كفاءة او جدارة من العقيد القذافي الذي كاد ان يكمل اربعين عاما حاكما لليبيا؟ هذا في الوقت الذي لا يكف الوسط السياسي والاعلامي المصري عن الحديث عن موضوع التوريث المعد لكي يخلف السيد جمال مبارك والده، بعد ان يكمل الوالد ثلاثين عاما في حكم مصر في نهاية دورته الحالية وقبلها عشر سنوات كنائب للرئيس، ثم يأتي ابنه من بعده.

بالطبع يدور هذا الحديث بعد ان عشنا جميعا حادثة اعادة تفصيل الدستور السوري لكي يسمح بصعود بشار الاسد للجلوس على الكرسي الذي جلس عليه والده عددا من السنوات لم نعد نتذكرها.

الفكرة والدعوة

انني امام حالات التمديد والتوريث المتفشية والسائدة في افتضاح وعلانية واستهزاء بالجميع في كافة الجمهوريات العربية والتي فشلت معها كل وسائل كبحها او منعها، ادعو الجماهير العربية في هذه الجمهوريات ان تقلع تماما عن كل محاولات التغيير البائسة الفاشلة التي لن تؤدي سوى الى استمرار مسرحيات الديمقراطية الكوميدية السوداء التي تقوم بتمثيلها واخراجها النظم القابعة في الحكم، وان تقوم بدلا عن ذلك هذه الجماهير العربية بالخروج عن بكرة ابيها الى الشوارع والميادين والساحات العامة لتقوم بالمسيرات السلمية الهائلة العدد، حاملين الصور بالغة الضخامة للرؤساء الحاليين مع صور اولادهم واحفادهم ان وجدت مع لافتات وهتافات تطالب بتنصيب هؤلاء الرؤساء ملوكا على هذه البلاد هم واولادهم واحفادهم من بعدهم الى ابد الآبدين.

انني ادعو ان تقوم كافة القوى الفاعلة والعاملة في المجتمعات العربية بهذه الجمهوريات بالاشتراك في هذه المسيرات التي يجب ان تظل معقودة وقائمة بلا انقطاع ولا نهاية حتى ينزل الرؤساء هؤلاء على رغبة الجماهير ويقبلون مرغمين ان يجري تنصيبهم ملوكا على رأس الاشهاد في احتفالات تنصيب ملكية تمتد لعشرة ايام على الاقل يدعى اليها كافة ملوك ورؤساء دول العالم أجمع.

ان الامل كبير جدا في الله تعالى وفي رؤساء جمهوريتنا المباركين ان يتم قبولهم بهذا التنصيب في اسرع فرصة ممكنة.

ان دعوتي هذه لها عدد كبير من الفوائد والمميزات تجعلها الفكرة الوحيدة الممكن لها انقاذ شعوبنا البائسة من حالتها الراهنة اليائسة ودفعها اخيرا للانطلاق نحو الحرية والتقدم والتنمية لتأخذ مكانتها اللائقة في صفوف دول ومجتمعات العالم الحديث. اما هذه الفوائد والمميزات التي لهذه الدعوة مما لا يتوفر في غيرها من الافكار والمحاولات المريرة للتغيير فهي:

الملكيات افضل

ربما لان الحاجة الى عبادة الفرد ما تزال كظاهرة موجودة في الانسان العربي والمجتمع العربي بأشد ضراوة من وجودها المنحسر حاليا لدى المجتمعات الغربية، فقد يكون النظام الملكي هو الأنسب للحالة العربية الراهنة، فوجود ملك له كافة مظاهر الابهة والعظمة الملكية يشبع لدى الجماهير حاجتها الى عبادة الفرد، فيما يكتفي هذا الملك نصف الاله بالتوجيه العام والارشاد شبه الروحي والمعنوي للدولة، بينما تقوم وزارة لها رئيس تكنوقراطي بإدارة شؤون البلاد الخارجية والداخلية.

ان الملكيات العربية الحالية وأخص بالذكر الاردن والمغرب، قد اثبتت انها استطاعت قيادة مجتمع اكثر نجاحا واستقرارا من المجتمعات الفاشلة لدول جمهوريات مثل مصر والسودان وليبيا وسورية والعراق والجزائر وغيرها.

الحالة الاردنية تثير الدهشة بالفعل، فالاردن بلد بلا موارد طبيعية على الاطلاق، بينما اكثر من نصف شعبه هم فلسطينيون بما لهم ولقضيتهم من تحديات هائلة، ومع ذلك نجد ان هذا المجتمع المحدود الذي كان متوقعا منه ان يكون فقيرا بائسا فاشلا هو اكثر نجاحا في مجالات عديدة من المجتمع المصري، ويكفي انه يستقطب حجما كبيرا من العمالة المصرية التي تملأ اسواقه وصالاته التجارية منذ حوالي ربع قرن. كما انه مجتمع يتمتع باستقرار نسبي وبقدر من الحريات الفردية وغياب مظاهر البطش البوليسي والتعذيب الوحشي والفساد الهائل الذي تعاني منه مجتمعات جمهورية مثل مصر وسورية وغيرهما.

ويمكن اضافة المغرب الى هذا النموذج الناجح.

لا تمديد ولا توريث

بتنصيب الرؤساء الجمهوريين الحاليين ملوكا تملك ولا تحكم نكون قد نجحنا في حل مشكلتي التمديد والتوريث حلا واحدا ونهائيا، فكما حدث تداول سلمي سلس للسلطة في ملكيات الاردن والسعودية والمغرب في السنوات الاخيرة سيكون الامر محسوما ومنظما ومتوقعا في دول مثل مصر وسورية وليبيا وغيرها حالما تتحول الى النظام الملكي، وسيمكن عندئذ توفير القدر الهائل من الطاقة التي تصرف حاليا من كافة قوى المجتمع في معارضتها للتوريث، ويمكن اعادة توجيه طاقة هذه القوى نحو قضايا مفيدة للمجتمع مثل قضايا التنمية والبناء والتعليم وكافة اوجه الحياة في مصر.

وبهذا تنحصر الصراعات بين القوى في المجتمع في اساليب حل قضاياه الاساسية وليس في دوامات الصراع ضد التمديد او التوريث او من اجل التغيير، ويمكن عندئذ لحركة كفاية المصرية ان تحول جهودها نحو معارك البناء ومحو الامية ومحو الفساد والنهوض بالانسان المصري اقتصاديا وثقافيا وحضاريا.

نجاح مؤكد

من اهم مميزات هذه الدعوة هو ضمان نجاحها الاكيد في حل معضلة التوريث. فبينما يقوم النظام والقوى المنتفعة به بالدخول في صراع لا ينتهي مع قوى التغيير سواء قومية او يسارية او اسلامية او ليبرالية ويبطش بها بشكل عنيف من وقت لاخر دون اي ضمان لامكانية التوصل الى نهاية لهذا الصراع يفيد منها الوطن، فان حركة تنصيب الرؤساء العرب ملوكا لا يمكن ان يقابلها النظام بالبطش والمعاداة، فمن يستطيع معاداة جماهير تخرج في الشوارع كل يوم حاملة صورة الرئيس مبارك ونجله جمال مطالبة بتنصيب الاول ملكا على مصر والثاني وليا للعهد؟ هل يمكن مقابلة التأييد والاعجاب والموالاة بالبطش والملاحقة؟ بالطبع لا.

فوائد مالية

تقدم دعوتي هذه أيضا فوائد مالية هائلة لمصر ولشعبها. فمع تقديم النظام الملكي مخصصات مالية سخية ومحددة سلفا للعائلة المالكة بما في ذلك قصر كبير واراض موقوفة لهم وميزانية سنوية كبيرة ـ تصبح هذه العائلة في امان فيما يخص احتياجاتنا الحالية والمستقبلية ـ ولن يكون لأحد افرادها اية حاجة الى ان يدخل في شراكة اعمال تجارية لانهائية بالبلد، ولن يدفع الشعور بعدم الامان ايا من افرادها لان يدفع بامواله للخارج او ان يكنز الكنوز في حسابات سرية ببنوك سويسرية. بالطبع لن يكون الحال مثاليا ولا بد ستستمر بعض اوجه الفساد ما دام الانسان انسانا، ولكن الحال سيكون افضل بكثير من الحالة الحاضرة حيث الفساد يزكم الانوف واعمال المحاباة والمشاركة والرشوة والمحسوبية والشللية والتسيب وتكدس السلطات تؤدي كلها الى قدر هائل من اهدار المال العام او السطو عليه ونهب ثروة مصر واراضيها ومصادرها الطبيعية والاقتصادية والتجارية بما هو أضعاف أضعاف ما يمكن ان تكون عليه مخصصات ملكية سخية ولكن محددة ومحدودة ومعلنة للجميع.

ديمقراطية مناسبة

بدلا من الديمقراطية التي «لها اسنان» التي صاغها الرئيس السادات وتباهى بها علنا في احدى خطبه، وبدلا من استمرار الوضع الحالي في مصر الذي تتحول فيه العملية الانتخابية الى صراع البلطجية والزج بالمنافسين في السجون، تكون العملية الديمقراطية في النظام الجديد محصورة في تنافس حزبين اساسيين، او اكثر، على الوصول الى الوزارة، ببرامج لخدمة المواطنين، في استقرار نسبي لا تشوبه احتمالات ومخاوف الاطاحة برأس البلاد كما هو الوضع الحالي.

نعم لن تكون هذه ديمقراطية مثالية فالملك قد يحاول التدخل في العملية السياسية ولكن دوافعه الى هذا لن تكون بالقوة وبالاستماتة التي تدفع رئيسا للبلاد قد يفقد كل شيء اذا هو لم يبق في الساحة. النتيجة ستكون ديمقراطية عربية معقولة مناسبة هي أفضل الممكن، تجري في جو من الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي اللازم للنهضة الحقيقية.

مزايا ولا عيوب

انني أؤكد هنا ان دعوتي لتنصيب الرؤساء العرب ملوكا تملك ولا تحكم لها كل المزايا وليس لها اية عيوب مقارنة بما نحن فيه اليوم.

فمزاياها هي حل نهائي لمشكلة التمديد والتوريث وتوفير الطاقة الهائلة التي يصرفها المجتمع في صراعاته حول هذا الامر، وحفظ وتوفير ثروة البلاد التي تضيع في عمليات النهب والفساد المصاحبة لنظم لا تتغير ولا تزول فيما هي تحكم وتتدخل في كل كبيرة وصغيرة في احوال البلاد، وتعزيز الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتحقيق الرخاء والالتفات لحل مشكلة الجماهير الاساسية، والتداول السلمي السلس للمناصب الملكية مع التداول الديمقراطي للكراسي الوزارية التكنوقراطية التي تحكم وتنفذ القوانين وتحقق الخطط الخمسية.

ولهذا كله اطالب كافة القوى السياسية والحركات والتنظيمات الجماهيرية في مصر كبداية وكنموذج بان تنظم نفسها وتعد اللافتات والشعارات والصور والشموع والبالونات والمهرجانات وتخرج للميادين والساحات بالقاهرة وبقية المدن المصرية مطالبة بتنصيب الرئيس حسني مبارك ملكا على مصر– والسيدة زوجته ملكة والسيد نجله وليا للعهد وبقية افراد عائلته امراء واميرات، فهذا في النهاية هو الحل الوحيد الذي يمكن ان يمنح مصر املا معقولا في الاستقرار والتقدم وتفادي العواقب الوخيمة للتوريث المؤكد حدوثه، بما يقي مصر الحبيبة اعظم الشرور وافدح الاخطار.

انني ادعو الشباب المصري الواعي الى تبني هذه الدعوة ونشرها على كافة مواقع الانترنت وتناقلها عبر كافة المنتديات والمجتمعات الالكترونية حتى يمكن تحقيق المبايعة المطلوبة لهذه الدعوة التي لها وحدها امكانية الانقاذ الوطني.

اما هذا واما اعدوا نفسكم للاستمرار الاسطوري السيزيفي اللانهائي في صراعات ومسرحيات التمديد والتوريث والانتخابات.. فيما يضيع الشباب ويضيع المستقبل وتضيع الاوطان.

* كاتب من مصر يقيم في نيويورك
fbasili@gmail.com

ايران بين نجاد المحافظ ونجاد الثائر

ناجي الخشناوي *

■ في خطاب تعبوي حماسي أمام تجمع طلابي بمناسبة يوم الشباب بطهران، قال الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد «ان تغيير النظام التعليمي العلماني المهيمن على جامعاتنا منذ 150عاما سيكون صعبا، الا انه علينا أن نقوم بهذه المهمة معا» داعيا طلاب الجامعات الايرانية للاحتجاج على الفكر الليبرالي وعلى الاقتصاد الليبرالي باعتبارهما لا يوليان أية أهمية «لهويتنا»، قائلا لهم «على الطالب أن يحتج على رئيس الجمهورية لمعرفة لماذا لا يمنحه أستاذ جامعي علماني نقاطا كافية لطالب لا يشاطره آراءه».

ان مثل هذا الحشد الاصطلاحي الذي رصفه الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ضمن خطاب لم يتجاوز زمنه أكثر من نصف ساعة ـ على أقصى التقدير ـ والحماسة المفرطة في تعبئة فئة بعينها من الشعب الايراني، وهي الفئة الأكثر تذبذبا (طلاب الجامعات والمثقفون عموما) والمنتمية الى الطبقة الوسطى أو الى البورجوازية الصاعدة، وان مثل هذا الطرح «الراديكالي» واستيقاظ الحاسة التاريخية فجأة لدى أحمدي نجاد المحافظ المتشدد بشأن الفكر الليبرالي وبشأن النظام التعليمي العلماني، يجعلنا نتوقف بكثير من التريث والتثبت فيما تلفظ به نجاد المحافظ أمام شعبه الذي سيصوت له لاستمرار حكمه من جهة، ومن جهة ثانية نجاد الثائر الذي يركب موجة التحدي أمام امبراطورية الشر المتمثلة في أمريكا (الشيطان الأكبر حسب تعبير نجاد) والكيان الصهيوني ومن حالفهما.

واذا كان توقفنا عابرا وغير مستفيض، فان نقاط الاستفهام والاشارات التي سنوردها لها ما يكفي ـ ولو نسبيا ـ لاعادة النظر في صدقية هذا الخطاب التعبوي وفي مشروعية وقابلية تحقق هذا الطرح «الراديكالي».

فلو أردنا في البداية، تصنيف خطاب احمدي نجاد أمام طلبة جامعة طهران تصنيفا تاريخيا، فاننا سنصنفه ضمن تيار «الرفضية الفكرية»، هذا التيار الذي تغذي أكثر في فترة صراع النهضة العربية بين شقيها التوفيقية الاسلامية من ناحية والعلمانية المسيحية من ناحية ثانية، وهو تيار قام أساسا بموجب وجود منبهات/صدمات حضارية غير اسلامية وغير عربية، بمعنى أن التغيير الذي يدعو له احمدي نجاد ليس تغييرا نابعا من الداخل وليس مطلبا ايرانيا صميما بقدر ما يمثل رد فعل انفعالي مثار من الخارج، مثله مثل فكرة «الثورة الاسلامية الايرانية» مع من سبقه.

كما أن هذا التيار الرفضي ينطلق أساسا من موقف أيديولوجي قائم على قطبي (ضد/مع) وهو بالضرورة لا ينسحب على الواقع الايراني وعلى متطلبات الشعب الايراني، أولا لنزعته التدميرية والفوضوية، وثانيا لأن كلام أحمدي نجاد بخصوص العلمانية كنظام تعليمي يكشف لنا نظر ميكانيكية لتحديد طبيعة الصراع القائم بين ايران تحديدا والعالم الاسلامي عموما من جهة وأمريكا تحديدا والعالم الغربي عموما من جهة ثانية، وهو بهذه النظرة يدور داخل سياج دوغمائي مغلق وسلبي.

أما السؤال الذي يطرح بالحاح في خضم هذا الاحتشاد الاصطلاحي في خطاب نجاد، هو أية علمانية يبتغي الرئيس الايراني أن تغيرها جماهيره الطلابية؟

أهي «العلمانية المسيحية» التي جلبت معها الفكر الاجتماعي التطوري الاشتراكي والنزعة اليسارية المبكرة في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات؟ أم هي «علمانية محمد عبده» التي انبنت على نزعة قبولية وروح مهادنة شبه مطلقة للفكر الأوروبي ولمقولات اللورد كرومر؟ أم هي «العلمانية التوفيقية» التي تولدت مع الأفغاني والكواكبي كامتداد لمحمد عبده؟ أم أن احمدي نجاد يقصد «العلمانية الأوروبية» المتجسدة في تجربة تركيا الكمالية؟ أم هي «علمانية علي عبد الرازق» المتجلية بالخصوص في كتابه «الاسلام وأصول الحكم»؟ أم «علمانية طه حسين» في كتابه «الشعر الجاهلي» الذي اعتمد في متنه على منهج الشك الديكارتي وعلى منهج النقد التاريخي الأوروبي؟ أم أن نجاد يعني «علمانية اليسار اللبناني» مع يوسف يزبك الذي اتخذ من تاريخ الأممية الثالثة 1919 تقويما جديدا بدلا عن التاريخين الهجري والميلادي؟ أم انه يقصد «العلمانية القومية» مع ساطع الحصري الذي أكد على أن قيام امة عربية غير مرتبط بالضرورة بمفهوم «دار الاسلام»؟...

ان الدكتور محمود احمدي نجاد هنا، لا يظهر لنا كرئيس دولة اسلامية له موقف فكري حاسم بشان النظام التعليمي العلماني بقدر ما هو يؤجج شعورا شوفينيا/ ارتودوكسيا يتلبس بلبوس حضاري ليدافع به عن تحد عسكري ومطمح حربي، كما أن ثورته الفردية ـ لا الوطنية ـ هي عبارة عن «ثورة فوقية» وليست «ثورة جذرية»، فهي لا تدعو لتأسيس خلايا ثقافية عمالية وتلميذية وطلابية... وانما هي تدعو في أقصى «ثوريتها» الى «احتجاج طالب على أستاذ جامعي علماني لا يشاطره رأيه»؟

هذا فيما يخص مفهوم العلمانية وثورة احمدي نجاد المحتملة ضدها كنظام تعليمي تمتد جذوره الى أكثر من 150 سنة في ايران، أما فيما يخص الفكر الليبرالي، فلا اعتقد أن نجاد يدعو طلاب جامعته الى تقويض هذا الفكر على أساس انه «سلوك طبقي»، بقدر ما هو يدعوهم الى تقويض الليبرالية ـ فكرا واقتصادا ـ باعتبارها موقفا مجردا.

فدعوته لتقويض الفكر الليبرالي باعتباره سلوكا طبقيا سيعود حتما عليه بالوبال من طرف المضطهدين الايرانيين ومن طرف الايرانيين الذين قمعوا وحرموا من حرياتهم الفردية والعامة. فاحمدي نجاد يظل بالأخير ليبراليا في نظام حكمه وبورجوازيا في سلوكه لم يمنح مواطنيه حرياتهم الا بما يخدم مصالح طبقته (رغم انه من طبقة فقيرة أصلا) وهو لهذا يستعمل جمهور الطلبة كأداة ضمن صراعه السياسي ضد أمريكا وهو أيضا يطوع الاقتصاد الايراني لبناء دولة عسكرية ستناوش أعداءها قليلا لتقمع شعبها كثيرا...

هكذا يظل محمود احمدي نجاد رئيسا ايرانيا بامتياز لا يختلف كثيرا عن الشاه الايراني ولا عن الامام الخميني، فهو مثلهما مليء بالتناقضات ومهووس بحلم العظمة والكاريزما الفردية ولو على حساب الشعب الايراني بأكمله... ومثلهما يظل محمود احمدي تنازعه تارة «نجاد المحافظ» وطورا «نجاد الثائر» ليظل بالأخير الشعب الايراني أمام الوجهين كالمستجير من الرمضاء بالنار، ولو كان الشاعر الايراني رزبهان الشيرازي حيا لأعاد قوله «هذا الجنون الى المستحيل» أمام حماسة نجاد وتعبئته لطلبة جامعاته.

* صحافي وكاتب قصة من تونس

الخطاب الاسلامي والخطاب الثوري!

فؤاد ابو حجلة*

■ ما بين تهميش واقصاء الأحزاب الاسلامية من طرف الحكومات، وعزوف تلك الأحزاب عن المواجهة بالقوة على أساس حقن دماء المسلمين، واختيار اللحظة المناسبة والأرضية الصلبة التي تؤهلها للوصول الى سدة الحكم تتراجع وتتراخى قواها، ويجد الطرف المتكالب على الحكم الفرصة والوسيلة والدعم الخارجي لانهاك هذه الأحزاب وتهشيمها عوضا عن تهميشها، واخضاع طاقاتها لقنوات ثانوية تسقي في الأرض البوار.

ولست أتحدث هنا عن أهلية هذه الأحزاب وأحقيتها في تولي الحكم، وانما لكونها الأحزاب الأكثر تجذرا في المجتمعات العربية الاسلامية، والأوسع شعبية وتمثيلا في المجالس النيابية، والبلدية وغيرها من الهيئات والنقابات العامة والخاصة، وبالتالي ينبع استحقاقها من الصوت الشعبي الذي يؤمّل أن يصل بممثليه ونوابه الى أعلى هرم السلطة، وتطبيق برامج الحزب ما تعلّق منها بالدنيا أو أخروية ـ دنيوية، واتخاذ سلسلة من الاجراءات والتدابير التي تحد من الفساد، ونهب الثروات، والتبعية للدول الاستعمارية، وتنظيم الحياة العامة على قاعدة الحق الخاص والعام ما جاء منه في القرآن أو السنة، أو ما يجتهد ويتفق عليه المشرعون.

هذا مجمل مبسط لبرامج أشهر الأحزاب الاسلامية من الاخوان الى حزب التحرير وما بينهما من تيارات بألوان الطيف المستحدث في بعض البلدان، وهي تتفق على الخطوط العريضة في عمارة الأرض بما ينفع الناس، ويُرضي الخالق، وهذا الخطاب لا يستسيغه الكثير من الليبراليين الذين وقر في يقينهم أن دولة اسلامية لا تعني الا لحى طويلة مع أثواب قصيرة، ونساء منقبات كالغربان، ورجال على شاكلة شهريار تتدلى كروشهم وشهواتهم ويأكلون الأخضر واليابس باسم الدين، هذه صورة استشراقية نمطية تجاوزها الزمن والجيل الشاب من الاسلاميين، وأضحت مثار سخرية وتندر الاسلاميين أنفسهم، فواقع الحال يقول ان الأحزاب الاسلامية ولا سيما الشرائح الشابة منها أخذت بأسباب التكنولوجيا، وتعرضت لشموس الأفكار من أطياف مختلفة على قاعدة الحديث النبوي الشريف: الحكمة ضالة المؤمن أني وجدها أخذها.

فالثقافة الاسلامية ليست ثقافة جامدة وجاحدة لغيرها، وانما تتعرض كغيرها للمثاقفة والتلاقح مع ثقافات أخرى ضمن مقاييسها الخاصة، وهذه المقاييس تخضع بدورها للعرف المتداول بين الناس، لذلك نرى الحجاب ـ على سبيل المثال ـ يختلف من دولة الى دولة، ومن مجتمع الى آخر، ومن حي الى آخر فنرى النقاب الأسود الشامل، والحجاب البسيط الى جانب النساء المسلمات بلا حجاب في أماكن شتى من العالم الاسلامي ويقمن بفروضهن الدينية، ولا يَطعَنّ عُري رؤوسهن بشرفهن أو ايمانهن، ونجد شريحة مهمة من الشباب المسلم لا تنكر على المرأة استقلاليتها، وعملها ولبسها ما لم يخرج عن العرف، اذ لا يعقل أن تخرج فتاة شبه عارية في مجتمع محافظ كمجتمعاتنا دون أن تتعرض للأذى بطريقة أو بأخرى من المحيط، وبطبيعة الحال لا ينتمي هذا المحيط بأكمله للتيار الاسلامي المتشدد منه أو المعتدل!

ومن المظهر الخارجي نتسلل الى البنية الداخلية لتفكير الأحزاب الاسلامية، ونظرتها للحاكم وولي الأمر، وهنا نجد اختلافا يصل أحيانا للمساس بالجوهر، ويأتي بالنقيض، فلو نظرنا الى فقهاء السلطة (وهم مسلمون بلا شك، ولهم تأويلهم حسب قاعدة أن النص القرآني حمّال أوجه) نراهم يحضون الجماهير على طاعة ولي الأمر حتى ولو كان رأسه مثل زبيبة، ويأتون بسلسلة من الآيات والأسانيد، ومعظمها صحيحة ولكن مفرغة من معناها ودلالتها التاريخية الخاصة، ولو نظرنا في الجهة المقابلة للحجج التي تأتي بها الأحزاب الاسلامية لمحاربة الظلم واعلاء كلمة الله في الأرض نراها صحيحة ولكن معطلة ولا تمتلك آلية للعمل على مستوى الدولة ومؤسساتها، وتنحصر في اطار الأعمال الخيرية من صدقات، وطبابة ورعاية الأيتام وغيرها من الأعمال التي تهم الجمهور، ولو نظرنا الى مفهوم التيارات المتشددة للمجتمع والدولة لوجدنا أنها تستند الى أدلة صحيحة، ولكن مجردة من شموليتها وتحتكم الى الانفعالية اللحظية، وذات مدى قصير، فمن النقيض الى النقيض تهتز صورة التكوين السياسي لهذه الأحزاب لصالح دول وحكومات عربية واسلامية بلا ملامح!

لقد حاولت الأحزاب والحركات الاسلامية عبر تاريخها الانخراط في العملية السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين ووجهت بأشرس حملات التنكيل والحذف جسديا ومعنويا ابتداء بالاخوان المسلمين في مصر حيثُ استشهد سيد قطب، وزجت السلطة بآلاف المنتمين في سجون أبي زعبل، واللومان، مرورا باخوان سورية الذين أبيدوا في أحداث حمص وحماة، وفي سجن تدمر على وجه الخصوص، وشردوا في أصقاع الأرض، وجاءت تجربة الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر لتؤكد عمق الرفض الحكومي لكل ما هو اسلامي الهوى، ولا ندري سر هذا العداء المستفحل من طرف العسكر والتكنوقراط، والليبراليين وهل له ما يبرره سوى شهوة الاستفراد بالسلطة ونهب قوت المواطن دون حسيب أو رقيب، وبمباركة خارجية تضمر العداء الأزلي لهذه التيّارات.

خطاب التيارات الاسلامية يخضع لمرحلة متقلبة، وشديدة الحساسية، فهو بالدرجة الأولى يحاور المجتمع المحلي، ويحاول الوصول الى العالمية أي أن تتضمن اشاراته وتلميحاته صبغة كونية نظرا لعالمية هذا الدين، وشموليته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُقدّم نفسه كنموذج حي للخروج من المآزق التي تعصف بهذا الكون المشتعل بالحروب، والوصايات، والاستعمار العسكري المباشر، ولكن بلغة تختلف عن الخطاب التقليدي السلفي الذي يصنف العالم الى معسكرين: معسكر الايمان، ومعسكر الكفر، وهذا التبدّل في لهجة الخطاب يُمكن اعتباره شكلا من أشكال التقية المشروعة لتخفيف الضغط على أساسات بنائها التي لم يقوَ عودها أو يشتد، ومزاحمة خطاب السلطة التي يحتكر علماؤها الفتاوى المستحدثة والمفصلة خصيصا لهوى الغاصب والمستعمر! لذلك لا يتردد الناطق باسم الاخوان عن ادانة تفجيرات مدريد، أو سفح دم تيو فان غوغ في أمستردام، أو حتى تفجير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، أو قتل، وخطف الصحافيين الأجانب في بغداد، ويعزو العديد من المحللين السياسيين الغربيين هذه الظاهرة الى ازدواجية خطاب الحركات الاسلامية لغاية في نفوس القائمين عليها، اذ يحاولون الظهور بمظهر رجّال السياسة لكسب سنتمترات ضئيلة ضمن مساحة التمثيل الدبلوماسي في أوروبا، وأمريكا لكي تكون في المستقبل نواة دبلوماسية لدولة اسلامية لها أذرعها وامتداداتها ورؤيتها الخاصة.

ومن التجارب الحرية بالدراسة والقراءة تجربة تركيا ذات التيار الاسلامي الموسوم بالاعتدال والليبرالية وهو تيار قد عرف مريدوه أسوة باخوتهم في العالم العربي الكثير من القمع والتهميش، ولكن ومن خلال انتهاجهم وتبنيهم لهجة الاعتدال، والشعارات العلمانية نفسها، الى جانب عملهم الدؤوب لصالح المواطن وحقوقه استطاعوا تحقيق اختراق السلطة بالوسائل السلمية والعملية، فالمواجهة بالأدوات القديمة من تكفير الحاكم، وارهاب المجتمع بالحلال والحرام وما بينهما لم تأت الا بنتائج سلبية وعكسية، ولذلك فقد عرف هذا التيار عقم المَواجهة مكشوف الصدر أمام سلطات تمتلك السطوة والتأييد الخارجي، واعتبرته انتحارا سياسيا واجتماعيا نظرا لهشاشة هذا الأسلوب، واعتبرت المرحلة التي تعيشها المجتمعات الاسلامية مرحلة جاهلية حديثة يجب البدء معها من نقطة الصفر، وتبني ادوات الدعوة الاسلامية في مرحلة كينونتها الصغرى لا بالمواجهة العسكرية وانما بالعلم والعمل، وتأصيل الفكر الايماني والعمل من خلاله من أجل الدنيا وعمارة الأرض حتى يُحدث الله أمرا.

هذا هو النموذج الذي يشغل تفكير الفئة الغالبة من شباب الحركات الاسلامية أصحاب التجارب مع تيارات ومذاهب فكرية أخرى بشكل خاص، حيث استقر بهم المقام الفكري على تقنين حضارية الشريعة الاسلامية، وامكانية تعددية خطاباتها، وتطبيقها على الأرض بما يكفل، ويُسهل انتشارها داخل هيكلية المجتمع المدني، لكي تتجذر، وتستطيل وتؤتي ثمارها ذات المذاق الخاص، وهي تحمل في صفاتها الجينية ارث الحضارة الانسانية، واحتمال تدرجها من وهن الحاضر المُحاصر الى مستقبلٍ أقلّ تشكيكا في مصداقيتها وتطبيقها!

وما الغزل الدائر من طرف الادارة الأمريكية لما يسمونه بالجهات الاسلامية المعتدلة في الدول العربية والاسلامية، وامكانية التعامل معها الا كمين أو مطب يتم اعداده بعناية لدق اسفين التوجس والظنون بين الشعوب ـ التي لا تثق بنوايا الأمريكان بالمطلق ـ وبين هذه الحركات من جهة، وبين الحكومات المستشرية والمتربصة بكل ما يهدد قوتها ونفوذها فتقوم على قمعهم باسم قوانين مكافحة الارهاب، ونشر مفاهيم العدالة والديمقراطية!!، وهي بذلك تمتهن أبسط قواعد هذه الديمقراطية بشطب شريحة ذات غالبية من ممارسة حقها وارهابها بشتى صنوف القمع، والتعذيب، والاقصاء.

* كاتب من فلسطين

ثنائية «الايمان والعقل» لدى البابا!

جواد البشيتي*

يؤمن البابا بينيديكتوس السادس عشر، على ما يحاول اظهاره وتأكيده، بأن للبشر جميعا الحق في حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم ووجهات نظرهم ومعتقداتهم.. ومواقفهم، فـ«العقل» عنده يعلو ولا يعلى عليه. حتى «المشيئة الالهية» يجب اخضاعها، بحسب ايمانه الانجيلي، لـ«عقل الانسان»، فلا ايمان لا يقره العقل. وهنا، بحسب رأيه، يكمن الفرق الجوهري بين المسيحية والاسلام، فالمسيحية «تقوم على المنطق والعقل» بينما الاسلام يقوم على أساس أن ارادة الله لا تخضع لمحاكمة العقل والمنطق.

وهذا الفرق يراه البابا جزءا من كل، فالعقيدتان تختلفان، بحسب رأيه، في «صورة الذات الالهية»، فالله ـ يقول البابا ـ في العقيدة الاسلامية «مطلق السمو، ومشيئته تعلو على عقل الانسان، ولا تخضع له». عند البابا، ليس من ايمان ديني لا يقره العقل، أو يكون منافيا له، فالمنافي للعقل لا يمكنه الا أن يكون منافيا لطبيعة الله. ويفهم البابا «نشر الدين بالعنف» على أنه مناف للعقل، ومناف، بالتالي، لطبيعة الله، مع أن الانجيل في أصحاح متىً نسب الى المسيّح القول الآتي: «لا تظنوا أني جئت لألقي سلاما على الأرض بل سيفا». هذا هو الأساس الفلسفي «الصلب» للتفكير المسيحي لدى البابا.

«الايمان الديني» أعرفه، أما «العقل» الذي يقدّسه البابا، ويريد له أن يحكم العالم، فهو الأحجية بعينها. انه يحدّثنا عن كائن خرافي، لم يوجد قط، ولن يوجد أبدا، هو العقل الانساني «العام»، الذي هو ذاته مهما اختلفت الأزمنة والأمكنة، ومهما اختلفت مصالح البشر وحاجاتهم، ومهما اختلف البشر أنفسهم في الخواص التاريخية والاجتماعية. هل كان البابا يظن أن أسلافه من المؤمنين اعتقدوا بأن الأرض مسطحة وليست كروية، وبأنها لا تدور حول نفسها، وبأن الشمس هي التي تدور حولها، كانوا قوما يؤمنون بما هو مناف للعقل في زمانهم؟!

المعرفة، في أي زمان ومكان، ليست كُلها «حقائق»، فبعضها، الذي تتسع نسبته أو تتقلص، كان «أوهاما»، والعصور لا تختلف بحقائقها فحسب، وانما بأوهامها،